وزارة العدل: تتبعات ضدّ كل من يمسّ بالقضاة ويهددهم

~2 minutes

أعلنت **وزارة العدل** في بلاغ لها، اليوم الخميس، أنها قد شرعت في إجراءات التتبعات الجزائية ضد كل من يسعى إلى المسّ من **القضاة** وكافة الأعوان والإطارات التابعين لها، أو يحاول النيل من المجهودات المبذولة في مسار **المحاسبة** بغاية تعطيل الملفات.

ويأتي ذلك على خلفية ما صدر من تصريحات في بعض **صفحات التواصل الاجتماعي**، تتضمن تهديدات صريحة تستهدف **القضاة** وأمام سعي بعض الأشخاص والجهات المس من سمعتهم بنشر **الإشاعات** والأخبار الزائفة بغاية تهديدهم.

وأكدت وزارة العدل أنها تعمل على تقليص **الزمن القضائي**، داعية القضاة إلى مضاعفة الجهد من أجل مكافحة **الجرائم الإرهابية** والاعتداء على الاقتصاد الوطني ك**جرائم الفساد الإداري** والمالي وجرائم **المضاربة** غير المشروعة والتهريب و**الاحتكار**، وتتبع مرتكبي هذه الجرائم بالنجاعة والسرعة المطلوبتين.

كما شدّدت على الحرص التام على تتبع كل شخص أو جهة تسعى لتهديد أي إطار قضائي وأنها ستتصدى وبالآليات القانونية لكل محاولة للنيل منهم وملاحقته سواء داخل التراب التونسي أو خارجه.

babnet.net

وزارة العدل: القضاة المعفيون محل إجراءات تتبعات جزائية

2–3 minutes

أعلنت وزارة العدل، في بلاغ مقتضب أصدرته مساء اليوم الأحد، أن القضاة المشمولين بالإعفاء (57 قاضيا)، "هم محل إجراءات تتبعات جزائية"، وذلك عملا بأحكام المرسوم عدد 35 لسنة 2022 المؤرخ في 1 جوان 2022.

وكانت المحكمة الإدارية أصدرت مساء الثلاثاء 9 أوت الجاري، مساء يوم 9 أوت الجاري، أحكاما بإيقاف تنفيذ عدد من قرارات الإعفاء الصادرة مطلع شهر جوان، بعد استكمال كافة إجراءات التحقيق.

وقال الناطق باسم المحكمة،عماد الغابري، في تصريح سابق لوكالة تونس إفريقيا للأنباء، أن الرئيس الأول للمحكمة، بصفته قاضي توقيف التنفيذ، استند في إصدار أحكامه في الملفات المشار إليها إلى نتائج إجراءات التحقيق التي أذن بها وبعد مطالبة الجهات الإدارية المعنية، بما يفيد تعليل وتسبيب الإعفاءات.

وكان القضاة المشمولون بقرار الإعفاء، تقدموا للمحكمة الإدارية بدعاوى في قضايا استعجالية، في إطار توقيف تنفيذ الأمر الرئاسي المتعلق بإعفائهم.

يُذكر أن رئيس الجمهورية قد أصدر الأمر الرئاسي رقم 516 لسنة 2022 بتاريخ 1 جوان 2022 أعفى بمقتضاه 57 قاضيا، من بينهم يوسف بوزاخر، رئيس المجلس الأعلى للقضاء السابق، والطيب راشد، الرئيس السابق لمحكمة التعقيب، والبشير العكرمي، قاضي التحقيق الأسبق بابتدائية تونس 1.

وقد سبق إعفاء هذا العدد من القضاة إصدار المرسوم عدد 35 لسنة 2022 المؤرخ في 1 جوان كذلك، والذي أعطى لرئيس الجمهورية صلاحية "إعفاء كل قاض تعلق به ما من شأنه أن يمس من سمعة القضاء أو استقلاليته أو حسن سيره".

تابعونا على ڤوڤل للأخبار

Google News

---

arab.sahafahh.net

وزارة العدل: تتبعات جزائية ضدّ كل من يمسّ بالقضاة ويهددهم _اخر الاخبار

موزاييك أف.أم

~2 minutes

اخر الاخبار، **وزارة العدل تتبعات جزائية ضدّ كل من يمسّ بالقضاة ويهددهم**،وزارة العدل تتبعات جزائية ضدّ كل من يمسّ بالقضاة ويهددهم،عبر صحافة تونس، حيث يهتم الكثير من الناس بمشاهدة ومتابعه الاخبار، وتصدر خبر وزارة العدل: تتبعات جزائية ضدّ كل من يمسّ بالقضاة ويهددهم، محركات البحث العالمية و نتابع معكم تفاصيل ومعلوماته كما وردت الينا والان إلى التفاصيل.

وزارة العدل: تتبعات جزائية ضدّ كل من يمسّ بالقضاة ويهددهم

وزارة العدل تشرع في إجراء تتبعات جزائية ضدّ كل من يمسّ بالقضاة ويهددهم

2–3 minutes

وزارة العدل تشرع في إجراء تتبعات جزائية ضدّ كل من يمسّ بالقضاة ويهددهم

أعلنت وزارة العدل أنها شرعت في إجراءات التتبعات الجزائية ضد كل من يسعى إلى المس من القضاة وكافة الأعوان والإطارات التابعين لوزارة العدل، أو يحاول النيل من المجهودات المبذولة في مسار المحاسبة بغاية تعطيل الملفات.

كما أوضحت الوزارة في بلاغ لها، أن القرار يأتي على إثر ما صدر من تصريحات في بعض صفحات التواصل الاجتماعي، تتضمن تهديدات صريحة تستهدف السادة القضاة وأمام سعي بعض الأشخاص والجهات المس من سمعة القضاة بنشر الإشاعات والأخبار الزائفة بغاية تهديدهم،وفي إطار الحرص على حسن تطبيق القانون، مضيفة أنها تعمل على تقليص الزمن القضائي، وتدعو القضاة إلى مضاعفة الجهد من أجل مكافحة الجرائم الإرهابية والاعتداء على الاقتصاد الوطني كجرائم الفساد الإداري والمالي وجرائم المضاربة غير المشروعة والتهريب والاحتكار، وتتبع مرتكبي هذه الجرائم بالنجاعة والسرعة المطلوبتين.

وشددت الوزارة على الحرص التام على تتبع كل شخص أو جهة تسعى لتهديد أي إطار قضائي وأنها ستتصدى وبالآليات القانونية لكل محاولة للنيل منهم وملاحقته سواء داخل التراب التونسي أو خارجه.

وزارة العدل تعلن تتبعّ كل من يمسّ من القضاة والأعوان التابعين لها - موقع الصحفيين التونسيين بصفاقس

2–3 minutes

وزارة العدل تعلن تتبعّ كل من يمسّ من القضاة والأعوان التابعين لها

15 فيفري، 20:31

أكدّت وزارة العدل، بأنها شرعت في إجراءات التتبعات الجزائية ضد كل من يسعى إلى المس من القضاة وكافة الأعوان والإطارات التابعين لوزارة العدل، أو يحاول النيل من المجهودات المبذولة في مسار المحاسبة بغاية تعطيل الملفات.

واوضحت الوزارة في بلاغ لها مساء اليوم الخميس، ان إثارة هذه التتبعات تأتي إثر ما صدر من تصريحات في بعض صفحات التواصل الاجتماعي، تتضمن تهديدات صريحة تستهدف القضاة، وأمام سعي بعض الأشخاص والجهات الى المس من سمعة القضاة بنشر الإشاعات والأخبار الزائفة بغاية تهديدهم، وفي إطار الحرص على حسن تطبيق القانون.

وشددت على الحرص التام على تتبع كل شخص أو جهة تسعى لتهديد أي إطار قضائي، وأنها ستتصدى وبالآليات القانونية لكل محاولة للنيل منهم وملاحقته سواء داخل التراب التونسي أو خارجه.

وذكرت الوزارة بأنها تعمل على تقليص الزمن القضائي، داعية القضاة إلى مضاعفة الجهد من أجل مكافحة الجرائم الإرهابية والاعتداء على الاقتصاد الوطني كجرائم الفساد الإداري والمالي وجرائم المضاربة غير المشروعة والتهريب والاحتكار، وتتبع مرتكبي هذه الجرائم بالنجاعة والسرعة المطلوبتين.

وزارة العدل ترفع قضايا جزائية ضد هؤلاء

2–3 minutes

أخبار وطنية **وزارة العدل ترفع قضايا جزائية ضد هؤلاء**

نشر في 15 فيفري 2024 (18:33)

على إثر ما صدر من تصريحات في بعض صفحات التواصل الاجتماعي، تتضمن تهديدات صريحة تستهدف القضاة وأمام سعي بعض الأشخاص والجهات المس من سمعة القضاة بنشر الإشاعات والأخبار الزائفة بغاية تهديدهم،

وفي إطار الحرص على حسن تطبيق القانون، تُعلم وزارة العدل، أنها قد شرعت في إجراءات التتبعات الجزائية ضد كل من يسعى إلى المس من السيدات والسادة القضاة وكافة الأعوان والإطارات التابعين لوزارة العدل، أو يحاول النيل من المجهودات المبذولة في مسار المحاسبة بغاية تعطيل الملفات.

كما توضح الوزارة أنها تعمل على تقليص الزمن القضائي، وتدعو السادة القضاة إلى مضاعفة الجهد من أجل مكافحة الجرائم الإرهابية والاعتداء على الاقتصاد الوطني كجرائم الفساد الإداري والمالي وجرائم المضاربة غير المشروعة والتهريب والاحتكار، وتتبع مرتكبي هذه الجرائم بالنجاعة والسرعة المطلوبتين.

وتُشدّد الوزارة على الحرص التام على تتبع كل شخص أو جهة تسعى لتهديد أي إطار قضائي وأنها ستتصدى وبالآليات القانونية لكل محاولة للنيل منهم وملاحقته سواء داخل التراب التونسي أو خارجه.

تعرض قضاة لتهديدات : وزارة العدل تقوم بالتتبعات الجزائية وتصدر بلاغا

حقائق أون لاين 15-02-2024

على إثر ما صدر من تصريحات في بعض صفحات التواصل الاجتماعي، تتضمن تهديدات صريحة تستهدف السادة القضاة وأمام سعي بعض الأشخاص والجهات المس من سمعة القضاة بنشر الإشاعات والأخبار الزائفة بغاية تهديدهم،

وفي إطار الحرص على حسن تطبيق القانون، تُعلم وزارة العدل، أنها قد شرعت في إجراءات التتبعات الجزائية ضد كل من يسعى إلى المس من السيدات والسادة القضاة وكافة الأعوان والإطارات التابعين لوزارة العدل، أو يحاول النيل من المجهودات المبذولة في مسار المحاسبة بغاية تعطيل الملفات.

كما توضح الوزارة أنها تعمل على تقليص الزمن القضائي، وتدعو السادة القضاة إلى مضاعفة الجهد من أجل مكافحة الجرائم الإرهابية والاعتداء على الاقتصاد الوطني كجرائم الفساد الإداري والمالي وجرائم المضاربة غير المشروعة والتهريب والاحتكار، وتتبع مرتكبي هذه الجرائم بالنجاعة والسرعة المطلوبتين.

وتُشدّد الوزارة على الحرص التام على تتبع كل شخص أو جهة تسعى لتهديد أي إطار قضائي وأنها ستتصدى وبالآليات القانونية لكل محاولة للنيل منهم وملاحقته سواء داخل التراب التونسي أو خارجه.

وزارة العدل: تتبعات جزائية ضد كل من يسعى إلى المسّ من القضاة

أفادت وزارة العدل، بأنها شرعت في إجراءات التتبعات الجزائية ضد كل من يسعى إلى المس من القضاة وكافة الأعوان والإطارات التابعين لوزارة العدل، أو يحاول النيل من المجهودات المبذولة في مسار المحاسبة بغاية تعطيل الملفات.

و أوضحت الوزارة في بلاغ لها مساء اليوم الخميس، أن إثارة هذه التتبعات تأتي إثر ما صدر من تصريحات في بعض صفحات التواصل الاجتماعي، تتضمن تهديدات صريحة تستهدف القضاة، وأمام سعي بعض الأشخاص والجهات الى المس من سمعة القضاة بنشر الإشاعات والأخبار الزائفة بغاية تهديدهم، وفي إطار الحرص على حسن تطبيق القانون.

وشددت على الحرص التام على تتبع كل شخص أو جهة تسعى لتهديد أي إطار قضائي، وأنها ستتصدى وبالآليات القانونية لكل محاولة للنيل منهم وملاحقته سواء داخل التراب التونسي أو خارجه.

وذكرت الوزارة بأنها تعمل على تقليص الزمن القضائي، داعية القضاة إلى مضاعفة الجهد من أجل مكافحة الجرائم الإرهابية والاعتداء على الاقتصاد الوطني كجرائم الفساد الإداري والمالي وجرائم المضاربة غير المشروعة والتهريب والاحتكار، وتتبع مرتكبي هذه الجرائم بالنجاعة والسرعة المطلوبتين.

وات

وزارة العدل: تتبعات جزائية ضدّ كل من يمسّ بالقضاة ويهددهم

19:29 2024/02/15

أعلنت وزارة العدل أنها قد شرعت في إجراءات التتبعات الجزائية ضد كل من يسعى إلى المسّ من القضاة وكافة الأعوان والإطارات التابعين لها، أو يحاول النيل من المجهودات المبذولة في مسار المحاسبة بغاية تعطيل الملفات.

وأوضحت أن قرارها يأتي على خلفية ما صدر من تصريحات في بعض صفحات التواصل الاجتماعي، تتضمن تهديدات صريحة تستهدف القضاة وأمام سعي بعض الأشخاص والجهات المس من سمعتهم بنشر الإشاعات والأخبار الزائفة بغاية تهديدهم.

وأكدت وزارة العدل أنها تعمل على تقليص الزمن القضائي، داعية القضاة إلى مضاعفة الجهد من أجل مكافحة الجرائم الإرهابية والاعتداء على الاقتصاد الوطني كجرائم الفساد الإداري والمالي وجرائم المضاربة غير المشروعة والتهريب والاحتكار، وتتبع مرتكبي هذه الجرائم بالنجاعة والسرعة المطلوبتين.

كما شدّدت على الحرص التام على تتبع كل شخص أو جهة تسعى لتهديد أي إطار قضائي وأنها ستتصدى وبالآليات القانونية لكل محاولة للنيل منهم وملاحقته سواء داخل التراب التونسي أو خارجه.

zitounatv.net

وزارة العدل: تتبعات جزائية ضدّ كل من يمسّ بالقضاة ويهددهم - قناة الزيتونة

~2 minutes

أعلنت وزارة العدل أنها قد شرعت في إجراءات التتبعات الجزائية ضد كل من يسعى إلى المسّ من القضاة وكافة الأعوان والإطارات التابعين لها، أو يحاول النيل من المجهودات المبذولة في مسار المحاسبة بغاية تعطيل الملفات.

وأوضحت أن قرارها يأتي على خلفية ما صدر من تصريحات في بعض صفحات التواصل الاجتماعي، تتضمن تهديدات صريحة تستهدف القضاة وأمام سعي بعض الأشخاص والجهات المس من سمعتهم بنشر الإشاعات والأخبار الزائفة بغاية تهديدهم.

وأكدت وزارة العدل أنها تعمل على تقليص الزمن القضائي، داعية القضاة إلى مضاعفة الجهد من أجل مكافحة الجرائم الإرهابية والاعتداء على الاقتصاد الوطني كجرائم الفساد الإداري والمالي وجرائم المضاربة غير المشروعة والتهريب والاحتكار، وتتبع مرتكبي هذه الجرائم بالنجاعة والسرعة المطلوبتين.

كما شدّدت على الحرص التام على تتبع كل شخص أو جهة تسعى لتهديد أي إطار قضائي وأنها ستتصدى وبالآليات القانونية لكل محاولة للنيل منهم وملاحقته سواء داخل التراب التونسي أو خارجه.